نتائج وتوصيات لجان المحاور
المنعقدة أثناء مؤتمر البحر الميت
في الفترة من 6-7 شباط/فبراير 2005

المحور الثالث
إدارة الأموال العامة

فيما يلي عرض لمجمل مناقشات اللجنة وتوصياتها:

ناقشت جمهورية مصر العربية المتطلبات الأساسية للإدارة الفعّالة للموارد المالية العامة. وتتعلق تلك المتطلبات بشكل أساسي بمساعدة المؤسسات العامة على أداء مهامها بكفاءة وخلق مناخ ملائم للتنمية. وفيما يلي بيان مختصر بتلك المتطلبات:

- خلق بيئة مواتية لتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تحسين إدارة الخزانة العامة.
- تحسين إدارة الموارد العامة، بما في ذلك الأصول وعمليات الجرد والمشتروات الحكومية.
- تحسين إدارة الدين العام.
- وضع سياسات للأموال العامة في إطار فلسفة اقتصادية شاملة يمكنها تحقيق نمو اقتصادي، واستقرار مالي، وإدارة رشيدة للموارد القومية.
- تطبيق آليات ونماذج اقتصادية متقدمة تساعد صانعي القرار في إدارة سياسة الأموال العامة وتتوقع تحسن الأداء في عملية إعداد الموازنة. وينبغي أن تكون تلك السياسات بمثابة أداة للإنذار المبكر لقياس أثر التغيرات الاقتصادية والمالية المتوقعة.
- التأكيد على توافق مقومات السياسة الاقتصادية عن طريق عقد اجتماعات دورية على المستويين السياسي والفني.

- استمرار تهيئة الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومة بحيث يكون بمقدورها التركيز على وضع قواعد لتحقيق استقرار الأسواق والرقابة عليها مع مراعاة الدور الاجتماعي في سياسات الأموال العامة.
- تطوير المؤسسات العامة ومراجعة أطر العمل التشريعية والإدارية والفنية الخاصة بعمل تلك المؤسسات وتطوير معرفة ومهارات مواردها البشرية.
- الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال والأخذ بالخبرات الأكثر ملائمة للنظام المتبع في الدولة.

1. تم عرض خبرات كل من هولندا والكويت والولايات المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لدعم أطر عمل الإدارة الرشيدة في قطاع الأموال العامة.

2. أوضحت الدول والمنظمات المشاركة أنها على أتم الاستعداد للتعاون مع الدول العربية لتحقيق أهدافها في هذا المجال.

3. أوضحت الدول العربية المشاركة أولويات الإصلاح الخاصة بها والتحديات التي تواجهها، وفيما يلي وصف عام لتلك الأولويات والتحديات:

- غرس الشفافية في قطاع الأموال العامة. وتكمن المشكلة في الحصول على المعلومات الخاصة بالأموال العامة، من ناحية، وفي أساليب مساءلة الأجهزة التنفيذية عن أدائها المالي من ناحية أخرى.
- عدم وجود آليات للرقابة المالية في المؤسسات العامة في بعض الدول، ومن ثم، فمن غير الممكن، في تلك الدول، رصد حركة أموال الخزانة نتيجة لفصل الحسابات عن تقديم الأموال. وعلاوة على ذلك، لا يمكن الرقابة على الانفاق العام بشكل فعال نتيجة لاختلاف النظم الحسابية المستخدمة لموازنات الاستثمار والتشغيل.

- تنفصل عملية إعداد الميزانيات عن متغيرات الاقتصاد الكلي، من ناحية، وعن المتطلبات والاحتياجات العامة من ناحية أخرى.
- ثمة حاجة ماسة لتحسين إطار العمل المؤسسي في قطاع الأموال العامة، بما في ذلك، الأبعاد التشريعية والإدارية والفنية والسلوكية. وثمة حاجة أيضا لتحسين معرفة ومهارات العاملين في مجال الإدارة المالية.
- تحتاج المجالس التشريعية إلى الدعم الفني لكي تستطيع تحليل أداء القطاع المالي ورصد تنفيذ التشريعات.
- أشارت البرلمانات المشاركة إلى عدم ملائمة معايير الإفصاح المطبقة في بلدانهم مما يعوق قدرتهم على أداء دورهم بشكل فعال في الرقابة على الانفاق العام.

- أكدت بعض الدول على الحاجة لتبني نظام الموازنة القائمة على الأداء. بيْد أن دولا أخرى أكدت ضرورة تهيئة المناخ المؤسسي والفني لإتاحة الفرصة لتطبيق الموازنة القائمة على الأداء ونجاح تطبيقها. ورغم مزايا التنمية المتدرجة، تخشى بعض الدول من أن يُستغل التدرج كذريعة لتجنب إحداث الإصلاح المطلوب.
- أكدت كل الدول على الحاجة للدعم السياسي والرغبة الحقيقية والقوية على المستوى التنفيذي لتحقيق أي شكل من أشكال الإصلاح. وهذان شرطان أساسيان لتحفيز أي جهد يُبذل في هذا الاتجاه.
- الحاجة أيضا إلى الدعم السياسي لإعطاء الأولوية لوضع الأطر التشريعية والمؤسسية الضرورية لمكافحة الفساد بكل أشكاله.

4. أكدت الدول العربية على الحاجة إلى الدعم الفني وناشدت الدول الصناعية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات المشاركة في النقاش، أن تقدم المساعدة اللازمة.